كما انه لا يستند الى أية اعتبارات قانونية؛ وبالتالي، فان ما تحكمه هي اعتبارات سياسية مفروضة، ولتحقيق غايات، واهداف، للقوى الكبرى، سواء لذاتها، أو بالوكالة.

وانْ كان هذا هو مفهوم التدويل، بصفة عامة، فان مشكلة القدس بدأت تظهر، بوضوح، منذ العام ١٩٤٨، وانْ ارتبطت، ارتباطاً وثيقاً، بالمشكلة الفلسطينية، بل تعدّ من أهمّ المحاور الرئيسة في المشكلة، ذلك انها كانت عاصمة اقليم فلسطين، وتعدّ اهمّ مدينة، لارتباطها بالديانات السماوية الثلاث، ولوضعها التاريخي، فضلاً عن وضعها الجغرافي.

ولقد بدأ التخطيط الصهيوني للاستيلاء على القدس من فترة سابقة على العام ١٩٤٨، وبالتحديد استغلت الصهيونية فترة الانتداب البريطاني على فلسطين (١٩١٨ ـ ١٩٤٨) في تدفق الهجرة اليهودية، على الرغم من المقاومة العربية الفلسطينية. وأدّى ذلك الى ارتفاع عدد اليهود في القدس من حوالى ٢٥ بالمئة من السكان مقابل حوالى ٧٥ بالمئة للعرب، الى زيادة وصلت الى ٣٣ بالمئة من سكان القدس في الفترة من ١٩٢٠ ـ ١٩٢٥. ووصل عددهم، في نهاية عهد الانتداب، حوالى مئة الف يمثّلون في المجلس البلدي بنصف اعضائه، في مقابل تمثيل العرب، مسلمين ومسيحيين، بالنصف الآخر. كما ارتفعت نسبة الملكية العقارية لليهود في القدس، من أربعة بالمئة العام ١٩١٨ حتى وصلت الى ١٤ بالمئة في نهاية عهد الانتداب[١٣].

وجاء قرار التقسيم، الذي أشرنا اليه، مشيراً الى احتفاظ القدس بوضع خاص، متميّز عن باقي الاقليم، فجعل منها وحدة مستقلة في نطاق نظام دولي خاص، ولمدة عشر سنوات. كما شمل التدويل مدينة القدس بكل احيائها، القديمة والحديثة، والقرى والمدن المحيطة بها، وهي تلك التي تمثّل، معاً، منطقة واحدة. وقد أُلحقت خارطة بقرار التقسيم محدّدة هذه المناطق الممتدة من المدينة وما حولها، وصولاً الى بيت لحم[١٤].

ثمّ تداعت الاوضاع باعلان قيام اسرائيل، عقب اعلان انهاء الانتداب البريطاني، وتمّ تقسيم القدس الى قسمين: قسم ضمّ الى المملكة الاردنية الهاشمية، والآخر استولت عليه القوات الصهيونية في حدود ٨٠ بالمئة من مساحة المدينة. وجاء ذلك مصاحباً بطرد ستين ألفاً من العرب مع مصادرة ممتلكاتهم. وقد ترتب على ذلك تزايد عدد السكان اليهود في المدينة، الأمر الذي يخالف كل قرارات الامم المتحدة[١٥].

ومنذ تلك اللحظة، بدأ الاسرائيليون ينظرون الى ان القدس جزء من اسرائيل. ولم تكن الامور مجـرّد نظر، أو أمنية، بل اتخذوا اجراءات الاستيلاء الفعلي على القدس. فقد أُصدرت تصريحات رسمية عدة تعني ان القدس هي عاصمة اسرائيل؛ كما عقد الكنيست الاسرائيلي جلسات عدة في القدس. وازاء الاوضاع المتردية، اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة قراراً، في ١٩٤٩/١٢/٩، أكدت فيه ضرورة وضع مدينة القدس تحت نظام دولي، بحيث يكفل حماية الاماكن المقدسة، داخلها وخارجها؛ كما طلبت الجمعية العامة من مجلس الوصاية ان يمارس المسؤوليات والمهام التي تلزم الادارة المدنية، وذلك يعني رفض الامم المتحدة لسياسة الامر الواقع التي رمت اليها اسرائيل؛ كما أشارت الامم المتحدة، من خلال لجنة التوفيق التي شكّلت لمحاولة ايجاد وضع يتفق ومقررات الامم المتحدة ومشروع التقسيم الذي رفضه العرب، الى انه «لا يحق للعرب، أو اليهود، ان يجعلوا من القدس عاصمة لهم»[١٦].

ولذلك، كان تأكيد قرار الجمعية العامة للامم المتحدة، المشار اليه، على ان الامم المتحدة